الأنباء
الجمعة 16 مايو 2014

تحليل إخباري

الأزمة السورية تعود إلى «مربع ما قبل جنيف»

بيروت: دارت الأزمة السورية دورة كاملة على نفسها لتعود الى «مربع ما قبل جنيف» والنقطة التي كانت فيها قبل الانطلاقة المتعثرة للعملية السياسية. ولعل استقالة المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي هي خير دليل وتعبير عن المأزق الدولي في سورية وعن انسداد أفق الحل السياسي الى أجل غير مسمى، وعن استمرار الحرب لفترة طويلة، خصوصا أنه لم يتم تعيين خلف للإبراهيمي الذي انضم الى سلفه كوفي أنان وكانا من الضحايا السياسية لهذه الأزمة التي لا مؤشرات الى نهاية قريبة لها.

من مظاهر العودة الى «مربع ما قبل جنيف»، عودة اجتماعات أصدقاء سورية بعد طول انقطاع على مستوى وزراء الخارجية بهدف توجيه رسالة الى النظام السوري ومن خلفه الى روسيا وإيران الداعمتين له، بأن «أصدقاء سورية» يريدون تكثيف الدعم للمعارضة السورية على الأرض بعد فشل مسار جنيف الذي لم يلتزم به النظام مادام أنه رافض لتشكيل هيئة حكم انتقالية، وأن الدعم للمعارضة سيزداد ويتكثف على المستويين العسكري والمالي، في موازاة زيادة الضغوط على النظام ومن خلال:

● رفض الانتخابات الرئاسية وعدم إضفاء أي شرعية عليها، لا بل اعتبارها غير شرعية وكأنها لم تكن، وإعادة التأكيد أنه لا دور ولا مكان للأسد في مستقبل سورية.

● إحالة الجرائم بحق الإنسانية المرتكبة في سورية على المحكمة الجنائية الدولية وطرح قرار بهذا المعنى على التصويت في مجلس الأمن حتى لو كانت روسيا ستستخدم حق الڤيتو ضده.

● ربط استئناف مفاوضات جنيف بقبول الأسد الانخراط في عملية تشكيل هيئة حكم انتقالية، وبالحصول على موافقة وضمانة مسبقة من روسيا وإيران بهذا الخصوص.

واضح أن أزمة أوكرانيا هي التي أعادت تحريك الاهتمام الغربي بالأزمة السورية في ضوء ما ظهر من تشدد روسي في أوكرانيا وفي سورية مقابل ضعف وتردد أميركي وأوروبي في الأزمتين. وبعد أزمة ديبلوماسية بين روسيا والولايات المتحدة بسبب أوكرانيا وفشل مفاوضات جنيف وتصميم الأسد على إجراء انتخابات رئاسية وتحقيق النظام مكاسب عسكرية على الأرض بدعم من روسيا وإيران، مقابل الانقسامات وضعف الدعم الدولي للمعارضة، بعد كل ذلك ارتأت واشنطن وباريس ولندن القيام بسلسلة من الخطوات التصعيدية لدعم المعارضة سياسيا وعسكريا، ولزيادة الضغوط على النظام. واجتماع أصدقاء سورية امس يندرج في هذا الإطار ولكن من دون أن تصدر عنه مؤشرات واضحة بأن هناك قدرة وإمكانية للاتفاق على استراتيجية موحدة في سورية أو أن هناك تغييرا وتحولا جذريا في الموقف الدولي في الأزمة السورية. فهذا الموقف، وتحديدا الأميركي، مازال يرفض التدخل العسكري في سورية ويرفض إعطاء المعارضة سلاحا نوعيا، وينهمك في فرز المعارضة بين معتدلة ومتطرفة ويطلب من المعارضة المعتدلة (الجيش الحر) التنسيق مع واشنطن في محاربة التطرف (وليس النظام).

مما لا شك فيه أن هناك تغييرا ملموسا في طريقة التعاطي الأميركي مع الائتلاف المعارض، وحيث لقي رئيسه أحمد الجربا في واشنطن «استقبال الرؤساء»، وأتيحت له فرصة إجراء لقاءات ومحادثات في البيت الأبيض والأمن القومي وفي الوزارات التنفيذية مثل الدفاع والخارجية، إضافة الى لقاءات مشجعة مع قيادات مجلسي الشيوخ والنواب.

وأرسى الائتلاف في زيارته دعائم شراكة سياسية واستراتيجية مع واشنطن ولكن في ظل تباين واختلاف في شأن الاستراتيجية المتبعة في سورية، وحيث تريد المعارضة دعما عسكريا نوعيا لتغيير الوضع وميزان القوى على الأرض، في حين لا تبدو واشنطن مقتنعة بالمعارضة وقدراتها، وهاجسها ليس إسقاط النظام وإنما محاربة وإسقاط التنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

المعارضة السورية تسجل نقاطا سياسية في واشنطن ولندن وتحصل على مكاسب ولكنها مكاسب «نظرية وشكلية» الى أن يثبت العكس، في حين أن النظام السوري يحصد مكاسب على الأرض ويحرز تقدما ميدانيا بلغ ذروته مع سقوط حمص، وتقدما سياسيا بلغ ذروته في انتخابات رئاسية وشيكة تشكل أكبر تحد للموقف الدولي، وإعلانا مدويا لسقوط الحل السياسي إذا كان قائما على أساس «جنيف ـ1».

لندن ترفع مستوى تمثيل المعارضة إلى بعثة ديبلوماسية

«أصدقاء سورية» تتعهد بزيادة دعم «المعارضة المعتدلة» وترفض الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية

عواصم ـ وكالات: أعلنت «المجموعة 11 لأصدقاء الشعب السوري» التي اجتمعت في لندن أمس عن زيادة «رمزية» في دعمها للمعارضة السورية دون ان يصل هذا الدعم الى مطالب الائتلاف الوطني السوري المعارض بتوفير السلاح النوعي وخاصة مضادات الطيران لتحييد سلاح الجو للنظام. وقررت عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية التي يعتزم النظام اجراءها بعد اسابيع قليلة.

وعلى هامش الاجتماع قررت لندن أمس رفع مستوى تمثيل مكتب المعارضة السورية في العاصمة البريطانية الى بعثة ديبلوماسية، كما قال وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ أمس بعد اسبوع على مبادرة رمزية مماثلة من واشنطن.

وصرح وزير الخارجية البريطاني الذي ترأس أمس اجتماع «دول اصدقاء الشعب السوري» بحضور رئيس الائتلاف السوري المعارض احمد الجربا «لقد قررنا رفع مستوى المكتب التمثيلي للائتلاف الوطني الى بعثة، اعترافا بقوة شركائنا».

وقال وزير الخارجية البريطاني إن المجموعة وافقت على زيادة الدعم للمعارضة السورية المعتدلة. واضاف «اتفقنا ايضا بالإجماع على اتخاذ

مزيد من الخطوات من خلال استراتيجية منسقة لزيادة دعمنا للمعارضة المعتدلة.. للائتلاف الوطني والمجلس العسكري الأعلى التابع له والجماعات المسلحة المعتدلة المرتبطة به».

وندد «بخطة الحكومة إقامة الانتخابات الرئاسية»، مؤكدا ان «مجموعة اصدقاء سورية قررت عدم الاعتراف بهذه الانتخابات»، مضيفا: «قررنا تعزيز مكتب الائتلاف السوري المعارض في لندن واعتباره بعثة ديبلوماسية خارجية».

من ناحيته، وصف وزير الخارجية الاميركي جون كيري الانتخابات الرئاسية السورية بانها «اهانة» و«مهزلة»، مشيرا الى أن «هذه الانتخابات لا يمكن أن تكون شرعية في هذه الظروف»، معتبرا أنها «اهانة للشعب السوري وللعالم».

وكشف أنه متفق مع الأوروبيين والحلفاء الخليجيين على زيادة الدعم للمعارضة السورية، وسأل كيري في مؤتمر صحافي في ختام الاجتماع: «كيف يمكن أن يتم عقد انتخابات ان كان معظم الشعب السوري مهجرا وموزعا على دول المنطقة؟»، موضحا أنه «يجب تعزيز الجهود المبذولة لدعم المعارضة السورية».

وأشار الى ان «المحادثات ركزت على دعم المعارضة، وسنجتمع لوضع خطوات محددة علينا ان نتخذها ليكون لعملنا وقع اكبر على الارض».

وأعلن كيري أن «الولايات المتحدة ملتزمة بتحمل مسؤوليتها»، لافتا الى أن «الجميع سيقوم بما عليه لتعزيز الجهود، وسنعمل على توفير المساعدات الانسانية غير القاتلة للمعارضة»، مؤكدا «فرض المزيد من العقوبات على افراد النظام».

مسعفون يحملون عجوزا مصابة نتيجة مايقول ناشطون انه برميل متفجر على بلدة الاتارب بحلب (رويترز)

كيري لعباس: من الضروري أن تعترف أي حكومة فلسطينية بإسرائيل

الفلسطينيون يحيون الذكرى الـ 66 للنكبة

اطفال فلسطينيون يحملون مفتاحاً رمزياً تاكيدا لتمسكهم بحق العودة خلال تظاهرة بذكرى النكبة برام الله امس (أ.ف.پ)

عواصم ـ أ.ف.پ: أحيا آلاف الفلسطينيين أمس ذكرى مرور 66 عاما على النكبة ذكرى نزوح نحو 760 ألف فلسطيني مع قيام دولة إسرائيل عام 1948، بينما جدد وزير الخارجية الأميركي جون كيري خلال لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس ضرورة ان تعترف أي حكومة فلسطينية بإسرائيل.

واندلعت اشتباكات مع الجيش الإسرائيلي في أماكن متفرقة بالقرب من سجن عوفر العسكري قرب مدينة رام الله في الضفة الغربية، حيث تظاهر نحو 150 فلسطينيا قرب السجن مطالبين بالإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين في إسرائيل وأصيب شاب في صدره بالرصاص.

وذكرت متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي ان متظاهرين قاموا بإضرام النيران في إطارات السيارات وبإلقاء الحجارة على أفراد من حرس الحدود عند حاجز قلنديا بين القدس ورام الله ما دفع القوات الإسرائيلية الى استخدام «وسائل مكافحة الشغب».

وفي رام الله شارك مئات من الفلسطينيين في مسيرة وسط المدينة إحياء لذكرى النكبة وحمل المشاركون العلم الفلسطيني. وأطلقت صافرة الحداد لمدة 66 ثانية. ورفع المتظاهرون أعلاما فلسطينية ومفاتيح العودة بالإضافة الى لافتات تحمل أسماء القرى المهجرة خلال النكبة.وفي مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة تظاهر نحو ألف شخص وهم يحملون الأعلام الفلسطينية ومفاتيح العودة بينما تظاهر المئات في مدينة الخليل.

وبموازاة ذلك، تظاهر المئات من الفلسطينيين شمال قطاع غزة بالقرب من معبر بيت حانون مع إسرائيل وهم يحملون الأعلام الفلسطينية. كما رفع المشاركون لافتات تؤكد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

من جهته، اعرب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي التقى وزير الخارجية الأميركي جون كيري في لندن امس، في كلمة في ذكرى النكبة بثت مساء امس الأول عن أمله «بأن يكون العام الـ66 للنكبة عام النهاية لمعاناتنا الطويلة».

وأضاف عباس ان «الحكومة الإسرائيلية الحالية لاتزال تعيش عقلية الماضي، بل انها تزداد تطرفا وتعصبا، فتتراجع عن اتفاقيات والتزامات سابقة وتضع شروطا تعجيزية جديدة كالمطالبة بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل وتسابق الزمن لتهويد القدس والتوسع في المخططات الاستيطاني».

وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية ان «كيري قال بوضوح لعباس انه ومع ان الباب مفتوح أمام السلام إلا انه يعود الى الطرفين ان يقررا ما إذا كانا يريدان اتخاذ الإجراءات الضرورية لاستئناف المفاوضات».

وأضاف أن كيري جدد «ضرورة أن تعترف أي حكومة فلسطينية بدولة إسرائيل وان تلتزم بنبذ العنف واحترام الاتفاقات السابقة»، وحث «الجانبين على عدم القيام بأي خطوات غير مفيدة».

انتهاء الجولة الأولى من "حوار طرشان" بين الأوكرانيين في كييف

بوتين لأوكرانيا: لا غاز من دون الدفع مقدما

فلاديمير بوتين

مناورات روسية على الحدود مع أوكرانيا بالتزامن مع انتخابات الرئاسة

عواصم ـ وكالات: صعّدت روسيا امس من ضغوطها على أوكرانيا وأعلنت عزمها تقليص كميات الغاز المصدرة اليها، في وقت اعلنت كييف انتهاء الجولة الاولى من محادثات «الطاولة المستديرة» حول الأزمة بـ «حوار طرشان» من دون إحراز اي نتائج إيجابية.

وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده لن تسلم الغاز الذي تحتاجه جارتها اوكرانيا الشهر المقبل قبل دون ان تدفع المستحقات مقدما.

وقال بوتين، في رسالة اصدرها الكرملين أمس، ان الدين المستحق لروسيا من ثمن الغاز المورد لاوكرانيا مستمر في الزيادة. ووصل الى 3,5 مليارات دولار رغم ان كييف تلقت مساعدات من صندوق النقد الدولي تجاوزت 3,2 مليارات دولار.

وقالت الرسالة «بناء عليه قدمت شركة الغاز الروسية غاز بروم فاتورة مسبقا وطالبت اوكرانيا بها» واضافت انه اعتبارا من الاول من يونيو المقبل فإن الغاز المسلم لأوكرانيا سيكون وفقا للمبالغ التي ستدفعها مقدما».

لكن بوتين أعلن في الوقت نفسه ان بلاده «لاتزال منفتحة» على محادثات حول مستحقات اوكرانيا، مؤكدا عدم تلقي اي «عروض ملموسة» من الاتحاد الاوروبي تحول دون قطع الغاز عن اوكرانيا اعتبارا من الشهر المقبل.

وفي رسالة مفتوحة الى قادة عدد من الدول الاوروبية دعا بوتين بروكسل الى «التفاوض بشكل نشط اكثر» بحثا عن سبل لتثبيت الاقتصاد الاوكراني الذي يعاني من الازمة في هذا البلد.

من ناحية أخرى، أعلنت السلطات الاوكرانية في كييف انتهاء الجولة الأولى من محادثات «الطاولة المستديرة» حول الأزمة التي تمر بها البلاد، والتي تحولت لـ «حوار طرشان» من دون إحراز اي نتائج إيجابية، بينما اشترط الانفصاليون لبدء مفاوضات مع الحكومة الاوكرانية سحب قواتها من شرق اوكرانيا.

وكانت مفاوضات الطاولة المستديرة، قد انطلقت اول من امس بناء على خارطة الطريق التي اتفقت عليها منظمة الامن والتعاون الاوروبي مع أوكرانيا.

وخلال الجولة الاولى، قال سيرغي تاروتا حاكم دونيتسك انه يرغب في وحدة منطقة جنوب شرق، وكل الأراضي الأوكرانية، معلنا معارضتهم لحكومة كييف، وذكر «أن الناس في الشرق مستمرون في البحث عن حل للأزمة».

وانتقد رناد كوزمين المرشح لخوض الانتخابات الرئاسية، عدم توجيه الدعوة «لأحد من المحتجين أو المتضررين من الأحداث»، مشيرا إلى أن الحكومة «بهذا الشكل ليست مع وقف إراقة الدماء».

وبعد بضع ساعات من انتهاء هذه المشاورات، أعلن الرئيس الأوكراني المؤقت أوليكسندر تورتشينوف ان الجيش الحكومي دمر قاعدتين عسكريتين للمتمردين الموالين لروسيا في عمليتين عسكريتين نفذتا مساء اول من امس.

وأوضح تورتشينوف في كلمته أمام البرلمان امس «ان العملية العسكرية التي تنفذها القوات الحكومية في منطقة دونيتسك شرقي البلاد، أدت إلى طرد الانفصاليين من قاعدة كراماتوركس. وأنهت القوات الأوكرانية سيطرتها على سلافيانسك، وكراماتورسك، إضافة إلى سيطرتها على أجهزة البث التلفزيوني في منطقة دونيتسك، بحسبما أوردت وكالة الأنباء الأوكرانية (أونيان).

الى ذلك، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن تنفيذ مناورات جوية عند الحدود الأوكرانية في يوم الانتخابات الرئاسية الأوكرانية المقررة في 25 الجاري.

ونقلت وكالة أنباء «نوفوستي» الروسية عن الوزارة أن مقاطعة فورونيغ، وهي منطقة روسية تتاخم أوكرانيا، ستشهد في فترة ما بين 21 و26 مايو «سباقا» للطائرات العسكرية يعرف باسم «مناورة أفيادارتس 2014» تشارك فيه 71 طائرة ومروحية للقوات الجوية الروسية.

النوري: أتمنى رحيل الأسد لأحل محله لكنني لا أستطيع معارضته في «مكافحة الإرهاب»

حسان النوري

عواصم ـ وكالات: قال المرشح في انتخابات الرئاسة السورية التي سيجريها النظام في 3 يونيو المقبل، «حسان النوري» إنه اضطر لمغادرة منصبه الحكومي بسبب عدم قدرة النظام على تحمل انتقاداته لعمل الحكومة، مؤكدا أنه يرغب برحيل بشار الأسد عن السلطة وتولي منصبه، مشددا في ذات الوقت على انه لا يمكن له أن يقف ضد بشار الاسد بما يتعلق بما وصفه بـ«مكافحة الإرهاب» على حد قوله.

وفي مقابلة مع شبكة سي ان ان الاميركية، وردا على سؤال حول إجراء الانتخابات بسورية رغم المطالبات الدولية والأمريكية بتأجيلها وإقامة كيان انتقالي، قال النوري: «هذه سورية وفي سورية لدينا دستور ينص على إجراء انتخابات رئاسية قبل 60 يوما من انتهاء ولاية الرئيس الحالي ونعتقد أنه من حقنا وحريتنا إجراء تلك الانتخابات».

وتابع النوري بالقول: «هذا قرار وطني يعود لنا ولذلك ترشحنا للانتخابات وكان لدي شخصيا فرصة جيدة لعرض آرائي واستراتيجيتي لإدارة البلاد مستقبلا».

وحول مطالبات المجتمع الدولي برحيل الاسد وما اذا كان يعتقد انه سيفعل، قال الوزير السابق: «أتمنى أن يرحل الأسد وأن أحل مكانه، لهذا السبب أنا رشحت نفسي للانتخابات، لقد ترعرعت وتعلمت في أميركا، وأظن أن فرصي جيدة، لا أقول إنها أفضل من فرص الرئيس الأسد ولكن حملتي الانتخابية تسير بشكل جيد».

النوري وردا على سؤال لـ «سي.ان.ان» عن خروج اكثر من نصف البلاد عن السيطرة وما اذا كان يتيح اجراء انتخابات عادلة قال: «أتمنى لو أن الظروف كانت جيدة، وأنا أعلم أنها ليست جيدة بما فيه الكفاية بالنسبة لي، ولكنني أظن أنها جيدة بما يكفي لرؤية عدد الناس الذين سيصوتون، فعادة هناك ما بين 13 و14 مليون ناخب، وعلينا متابعة الانتخابات لمعرفة عدد الذين سيقترعون، نسبة الاقتراع يجب أن تكون النصف زائدا واحدا، وإلا فإن الانتخابات قد لا تحصل على المصادقة القانونية».

وحول ترشحه ضد الأسد وإطلاق التصريحات المؤيدة له في الوقت نفسه رغم التقارير العديدة عن مسؤولية القوات السورية عن الكثير من الدمار اللاحق بالبلاد قال النوري: «أنا أنتقد الرئيس على الكثير من الأمور، لقد كنت عضوا في حكومته وأمضيت عامين في منصب وزير التطوير الإداري، ولكنهم أخرجوني لأنهم لم يتمكنوا من تحمل ما أقوله وانتقاداتي للممارسات الحكومية ولكنني لا يمكنني معارضة الطريقة التي يواجه بها الرئيس الإرهاب».

صفقة أسلحة أميركية للعراق بقيمة مليار دولار

واشنطن ـ أ.ف.پ: أعلنت وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» اعتزام واشنطن تزويد العراق بطائرات حربية ومدرعات ومناطيد مراقبة في صفقة تسلح كبيرة بقيمة حوالي مليار دولار.

ويتضمن الاتفاق تسليم 24 طائرة من طراز «آي تي ـ6 سي تكسان2» التي بإمكانها أن تحمل قنابل تصيب أهدافها بدقة.وأبلغ «البنتاغون» الكونغرس الثلاثاء الماضي مشروع الصفقة.

وقال مصدر أميركي لـ«فرانس برس» إن «بيع هذه الطائرات والتجهيزات للعراق من شأنه أن يعزز قدرة القوات العراقية في الجهود الهادفة إلى فرض الاستقرار ومنع امتداد الاضطرابات إلى الدول المجاورة».

وفي حال تحققت هذا الصفقة فهي تمثل آخر سلسلة من عقود التسلح مع العراق في إطار تعزيز قواته العسكرية في وقت تتكثف فيه أعمال العنف التي تنسب إلى القاعدة.

ويتضمن الاتفاق أيضا 200 مركبة «هامفي» مصفحة والتي يمكن أن «تساعد العراق على الدفاع عن منشآته النفطية ضد الهجمات الإرهابية» بحسب المصدر ذاته.

وفي شأن ذي صلة، نفى الكسندر فومين رئيس الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون التقني العسكري صحة ما تداولته بعض وسائل الإعلام مؤخرا حول نية بغداد فسخ عقود مبرمة مع موسكو بقيمة 4 مليارات دولار لاستيراد السلاح منها.

وقال فومين لوكالة أنباء «إيتار تاس» أمس «إن هذه المعلومات لا أساس لها من الصحة، والعمل مستمر بشكل طبيعي مع العراق».

من جهة أخرى، ألغت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق نتائج الانتخابات البرلمانية في 58 مركز اقتراع بـ3 محافظات بعد رصدها وجود مخالفات.

وقال نائب رئيس مجلس مفوضية الانتخابات كاطع الزوبعي لوكالة الأناضول، إن «المفوضية شكلت 4 لجان للنظر في الشكاوى التي وصلت من الكيانات السياسية على الاقتراع العام والخاص والمهجرين، وتولت تدقيق جميع الشكاوى بعد فرزها». وأضاف الزوبعي أن «المفوضية ألغت نتائج 35 مركز اقتراع في ناحية الصينية بمحافظة صلاح الدين (شمال)، و8 في مدينة الرمادي التابعة لمحافظة الأنبار (غرب)، و15 في الرصافة والكرخ في العاصمة بغداد». وأوضح أن «المراكز ألغيت لأسباب «تتعلق بعدم ضبط موظفي المفوضية للإجراءات أو وجود تشابه في التوقيعات».